باب المراسلة والمناظرة

قد رأينا بعد الاختبار وجوب فتح هذا الباب ففتحناه ترغيباً في المعارف وانهاضاً للهمم وتشحيذاً للاذهان . ولكن العهدة فيما يخرج فيه على اصحابه فنحن براء منه كله . ولا نخرج ما نخرج من موضوع المقتطف ونراعي في الادراج وعدمه ما يأتي : (١) التناظر والتنظير مشتقان من اصل واحد فتناظرك تنظرك (٢) انما الغرض من المناظرة التوصل الى الحقائق . فاذا كان كاشف الغلاط لغيره عظيماً كان المعترف باغلاطه اعظم (٣) خير الكلام ما قل ودل . فالمقالات الوافية مع الايجاز تستحار على المطولة

المقتطف تقيد العربية

الحاجة سبب الاشتقاق

الى حضرة المدير لمجلة المقتطف المحترم

تحية اياكم وتسليماً عليكم ، إني قرأت النقد الذي كتبهُ « عبد الرحيم محمود » الاستاذ حول كتاب « نظم العقيان » في الجزء الرابع من المجلد الثالث والسبعين من مجلة المقتطف فوجدتهُ قد قيد العربية بقيود الجمود في هذا العصر عصر التطور والحرية . ولو لم يكن تقييده بمجلة المقتطف المشهورة بالتطور وخدمة العلم والعربية لما استوجب التفاتي هذا ، فالمؤمل من حضرتكم ان تنشروا ما يلي تحيتي وتقدمتي خدمةً للعربية وتمحيصاً للحق ولكم شكري :

١ — ان الاستاذ الناقد قد انكر ورود « المشاهير » جمعاً لهُ « مشهور » وليس ذلك صواباً لانهُ مسموع ومقيس . اما دليل السماع فما في قاموس « الاب انستاس ماري الكرملي » المستدرك على علماء اللغة وهو « ان المشاهير وردت جمعاً لمشهور فقد قال صاحب تاج العروس في مادة ش ب ب : ارباب الدواوين المشاهير . وقال في مادة : ع ش ا ما نصهُ « الاعشى : السمة المشاهير » وذكر هو نفسهُ في نحو الآخر من شرح خطبة القاموس ما قال ابو زيد ونقله المجد الفيروزبادي ونصهُ « إذا جاوزت المشاهير من الامثال » ففسره بقوله « المشاهير جمع مشهور » وقال صاحب القاموس في شرحه « جذل الطعان » ما نصهُ « وجذل الطعان بالكسر لقب علقمة بن فراس من مشاهير العرب » وقال ابن سيده في المخصص « ج ٦ ص ١٩٣ » ما نصهُ « من مشاهير فحول الخيل »

وقال الزمخشري « لم تستند إلى علماء محاور ولا الى اعلام مشاهير » في « ارشاد الاريب لياقوت الحموي ج ٧ ص ١٥٠ » هذا ما نقلهُ عن الاب المحترم بتصرف في التعبير. ونزيد عليهِ ما قالهُ ابن الطقطقي في كتابهِ « الفخري » ونصهُ « والفصل الثاني تكلمت فيهِ على دولةٍ دولة من مشاهير الدول ، ص ٨ بالمطبعة الرحمانية بمصر » وهذا من بلغاء القرن السابع الهجريّ . والقارئ يرى ان الادلة التي قدمناها لا يمكن نقضها ولا يمروها شك ولا لبس

امّا الدليل القياسيّ فهو « ان كل اسم رابعهُ حرف مدّ يجمع كمصفور » أي بزيادة « الف » بعد الحرف الثاني وقلب حرف المدّ ياءً مثل « عصافير ومشاهير وحذافير ومحاضير ومصابيح » ولماذا تطبق القاعدة على « مفعال ومفعيل » ولا تطبق على « مفعول »؟ قلت « ميثاق وميعاد ومخراق ومسكين ومحضير وملعون وميمون » لا تباين مثل « مشهور ومصروف ومسجون » لان الاعتداد بحرف المد الرابع لا غير ، قلت ذلك فضلاً عن كونها مشتركة في ان اواثلها ميمات فلم تقتل العربية وهي واسعة هذه السعة ؟

٢ — وفي ص ٤٥٧ قال الاستاذ « وفي الصفحة خ : مواضيع جمع موضوع والصواب: موضوعات لانّ مفردهُ خماسيّ لم يسمع لهُ جمع تكسير » وهذا القول خارج عن الصواب ايضاً لان هذا الجمع مسموع ولا يشذ عن القاعدة التي اسسها العلماء . وفي قاموس الاب أنستاس « جاءت المواضيع مجموعة في مادة دور من التاج قال مؤلفهُ في شرح دارة مواضيع : كانهُ جمع موضوع » وكاني بالاستاذ يريد ان يكون كل لفظ مسموعاً مع انهُ عالم بان اللفظ لا يسمع الاّ اذا قيل ولا يقال الاّ اذا احتيج اليهِ . فكيف يباح ان نزيد من اسلافنا قولهم « ما لم يحتاجوا اليهِ » ؟ حتى يكون لنا متاعبًا ؟ فما يؤثر « عن رؤبة بن العجاج » الشاعر المتوفى سنة ١٤٥ للهجرة انهُ « كان يبتدع من الكلم ما لم تقلهُ العرب ويوسع العربية بتصرف قياسيّ وكذلك كان ابوهُ » فتطوير اللغة واجب ومحي لها

٣ — وقال في ص ٤٥٣ « ومقياس حروف عناوينهِ » و « مقياس حروف حواشيهِ » وفي ص ٤٥٦ « في فهرس دار كتب ليدن »

وفي قوله تتابع اضافات وهو من مرديات الفصاحة العربية فالصواب « ومقياس الحروف لعناوينهِ » و « مقياس الحروف لحواشيهِ » و « في فهرس دار الكتب ليدن » . قلت ذلك لان تتابع اضافات ثلاث على غرار قول الشاعر « حمامة جرعى حومة الجندل اسجعي » ممنوع

٤ — وقال في ص ٤٥٣ ايضاً « فالفهرس الاول يتضمن التراجم حسب الشهرة » والفصيح المشهور ادخال الباء على حسب فتكون « بحسب »

٥ — وقال فيها « وغير خاف علينا ما لاقى واضع هذين الفهرسين من المتاعب الجمة لولا يد الصبر الجميل » وهذه الجملة سرّ من الاسرار لا يدرك معناهُ لان قولهُ « لولا يد الصبر الجميل » ينفي بمعناهُ « ما لاقاهُ واضع الفهرسين » وقوله « لاقى » يثبت المكابدة والمقاساة فقد يقال « كدت آتيه لولا محمود » والمعنى ظاهر لانني لم اتهِ لوجود محمود ، و « لولا » حرف امتناع لوجود يوجب امتناع « ملاقاة الاتعاب الجمة » لوجود « يد الصبر الجميل » فما هذا التناقض ؟ فالصواب « ولولا يد الصبر الجميل لما نال بغيتهُ »

٦ — وقال في ص٤٥٥ « ليلاحظها العلماء والادباء فيعملوا على اجتنابها » والملاحظة إن جازت في غير هذا الموضع فانها ههنا لا تجوز ، ذلك بانها خاصة بالامر المحبوب اذا كانت بمعنى « المراعاة » وقد تكون مفاعلة من اللحظ وذلك غير مقصود لان الاشياء المذكورة يلحظها الانسان ولا تلحظهُ . فكيف يقال « ليراعيها العلماء والادباء فيعملوا على اجتنابها » ؟ وما معنى المراعاة ؟ فالصواب « ليتنبّه عليها العلماء والادباء فيعملوا على اجتنابها »

٧ — وقال فيها أيضاً « لأنها منقولة من النسخة التيمورية بغير دقة تامة » مريداً بقوله « بدقة غير تامة » وهو مخطئ لأن قولهُ « بغير دقة تامة » جحد للدقة كلها فلا فائدة في اضافة « تامة » أو « ناقصة » . قلت ذلك لان « غيراً » إذا أضيفت إلى نكرة جحدتها كلها لان النكرة تخص كل جنسها ولكنها اذا اضيفت الى معرفة « كان الجحود معيّناً » فاذا قلت « خاطبني غير واحد » جحدت الواحد كله فما الفائدة في إضافتك على « غير واحد » لفظة « عاقل » فتكون الجملة « خاطبني غير واحد عاقل » والجحد شامل العموم ؟ ألا ترى قولهُ تعالى « فمن اضطر غير باغ ولا عاد » جحد كل باغ وعادٍ لأن معنى غير « لا » وتقديره « لا باغياً ولا عادياً »

٨ — وقال في ص ٤٥٥ « والصواب أنني بدل أنّ » قلت ! والصواب « . . . أنني بدلاً من أنّ » لان « بدلاً » حال لا يجوز أن تكون معرفة وهي ههنا معرفة أما ورودها شذوذاً فلم يجعله العلماء مقيساً لأفساده العربية واشتباه الحال بالبدل

٩ — وقال « أما الأصلاح بتغيير بعض كلماته بغيرها تتفق هي والوزن مع المحافظة على المعنى ذاته فغير جائز » قلت أراد بالتغيير ههنا « التبديل » فلزمهُ أن يعدّى « التغيير » كتعدّي « التبديل » وذلك بأن يدخل الباء على المبدل منه وينصب المبدل كما قال تعالى

« وبدلناهم بجنتيهم جنتين ذواتي أكل خمط » فالصواب « بتغييره ببعض كلماته غيرها » ولولا هذا لفسد قوله أما تأكيده المعنى بـ« ذات » فليس فصيحاً . فالصواب « على المعنى بعينه أو عينه أو بنفسه أو نفسه »

١٠ — وقال في ص ٤٥٦ « وربما سرى الى ذهن الناسخ » والصواب « ربما تبادر ذهن الناسخ » . . أنّ الياء » أو « ربما سار الى ذهن الناسخ . . » لأن « السرى » خاص بالليل وهو القائل في ص ٣٧٨ « السرى السير بالليل » و « سرى » من السرى لا من السير

١١ — وقال وفي الصفحة لفظة « يستنتج » وهو خطأ لان صيغة استفعل ليست قياسيّة فورود نتج في اللغة وأنتج لا يقتضي صحة « استنتج » والصواب : يستنبط بدل يستنتج وما ادري من أين نقل صاحب المنجد « استنتج » وكذلك يستلفت التي في الصفحة ط والصواب « يلفت أو يوجّه » اه . قلت ان انكاره ورود « استنتج » وتخطئتهُ من قالها واستجهاله صاحب المنجد خطأ منهُ لان الاب انستاس قد استدرك على العلماء « استنتج » ووجدها في قول الحريري في المقامة السادسة عشرة المغربية « فتداعينا الى ان نستنتج لهُ الافكار ونقترح منهُ الابكار » وهذا دليل ناطق . أما قوله « لان صيغة استفعل ليست قياسيّة » فغير مقبول ومرغوب عنهُ لانها مقيسة في ما لم يسمع له « استفعل » بحكم التطور والحاجة فكيف صاغ قدماؤنا الكثير ونحن لا نصوغ ؟ ولعل انزلت اللغة وحياً مرة واحدة حتى يمنع القياس « انهم احتاجوا فصاغوا ونحن نصوغ عند الاحتياج » وليس ما ذكره العلماء في كتب اللغة حاصراً للغة كلها حتى يثق الانسان ثقة الاستاذ بتخطئتهُ لصاحب الدكتوراه والتريب انهُ أصلح « يستلفت » بـ« يلفت ويوجه » فاركب غلطين اولها استعماله « أو » في موضع « أي » المفسرة بالترادف اللفظي مرة والمعنوي مرة فالصواب « يلفت أي يوجه » والآخر جعلهُ « يلفت » بمعنى « يستلفت » وشتان ما هما لان الهمزة والسين والتاء في يستلفت تدل على الطلب وقولهم « يطلب الالتفات » ليس معناه « الالتفات » ولا « اللفت » فالعربية محتاجة الى « استلفت » كل الاحتياج كما احتاجت الى « استجوب » و « تضامن » و « تزاعم » و « تنجلز » و « تفرنس » فتعاورتها الالسن والبراع

١٢ — وقال « وفي الصفحة س وتطورها في رأس السيوطي خطأ لان العرب لم تشتق من الطور « تطوّر » والصواب أن يقال « وانتقالها من طور الى طور » قلت ان المولدين احتاجوا إلى التطوير والتطوُّر فاشتقوها من الاسم ومن ذلك قول الشعراني في الطبقات « كان الشيخ حسين من كمّل العارفين واصحاب الدوائر الكبرى وكان كثير التطوّرات »

اه . وكيف جاز لأسلافنا ان اشتقوا « استوق » من الناقة « واستجمل » من الجمل ولا نصوغ « تطور » من الطور و « استحمر » من الحمار وهل سبب الاشتقاق إلا الحاجة ؟

١٣ — وقال « الاصولي في الصفحة العاشرة خطأ والصواب : الاصلي ، لانك تنسب للواحد اذا اردت النسب الى الجمع » قلت ان الصواب « الاصولي » لا الاصلي لان هذا الجمع « مسمى به » وليس المراد النسبة الى كل اصل في الدنيا . وما سمي به فينسب اليه على لفظه لئلا يفنى الاسم فقد قالوا « ثوب معافري » و « رجل أنماري وكلابي واوزاعي واصولي واخباري » والجمع هنا يجري مجرى المفرد . وكيف يخفى ذلك على الاستاذ ؟ فقد ذكره العلماء . قال ابن عقيل في شرحه « اذا نسب لجمع باق على جمعيته جيء بواحدة وانسب اليه ..... هذا ان لم يكن جارياً مجرى العلم فان جرى مجراه كانصار نسب اليه على لفظه فتقول في انصار انصاري وان كان علماً فتقول في انمار انماري » اه

١٤ — وقال الاستاذ « وفي الصفحة ٦٤ : وقال في مليحة لابسة ثوب خمري . والصواب : لابسة ثوباً خمرياً » ولم يذكر دليلاً على تصويبه

والحقيقة ان ما قاله المنقود صواب لان « اسم الفاعل » المجرد من ال والاضافة قد أعملوه للابسته الفعل المضارع فيعمل « لابسة » اذا كان بمعنى « تلبس » في الحال والاستقبال . ولكون المرأة قد « لبست » ثوبها في الماضي وصح اسناد اللبس اليها أضاف الدكتور اسم الفاعل الى معموله وذلك صريح الفصيح ورأي الجمهور فما دليل الاستاذ على صواب تصويبه ؟

١٥ — وقال « فالواجب ذكرها مثل ما فعل المؤلف والناشر كما هي » والصواب كما هي عليه » لان هي تحتاج إلى خبر هو الجار والمجرور أو متعلقها

١٦ — وقال في ص ٣٨٦ « ومروج الاندلس الخضراء . في أيامها البيضاء » والصواب « مروج الاندلس الخضر في أيامها البيض » لان السلف لا يعتنون بأفعل وفعلاء المفردين اذا كان المنعوت جمعاً بل يجمعون النعت جمعاً مطرداً فكما لا يقال « المؤمنون الابيض كذلك لا يقال « المؤمنات البيضاء » وكل من خالف هذا فقد أخطأ . قال ابو العباس المبرد في الكامل « ج ١ ص ٣٩ » ما نصه « فان اردت نعتاً محضاً يتبع المنعوت قلت مررت بثياب سودٍ وبخيل دهمٍ وكل ما اشبه هذا فهذا مجراه » اه

١٧ — وقال في ص ٣٨٧ حول قول لبيد « بصبوح صافيةٍ وجوب كريمة تأتاله

ابامياه» ما نصه «الصبوح بفتح الصاد المشدّدة شرب الخمر في الصباح» فقوله «المشددة» حشو لا فائدة فيه لان الصاد لا يجوز ههنا تخفيفها فضلاً عن انهُ غير ممكن لان الصاد حرف شمسيّ وقوله «شرب الخمر» يدل على انهُ مصدر وليس كذلك لانهُ اسم لما يشرب في الصباح ألم يرَ قول الشاعر «صافية» فكيف يصف المصدر بصافية؟

١٨ — وقال في ص ٤٥٦ «وربما سرى الى ذهن الناسخ أو الطابع أن الياء يجب ان تحذف من «تستعن» لانهُ مجزوم في جواب الامر. وهذا وهم فان المضارع يقع مجزوماً في جواب الامر جوازاً لا وجوباً» قلت ان الظاهر «ان الجزم واجب لاجائز» ومنهُ: قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل

قال المبرد في الكامل «ج ١ ص ٢٠١» ما نصه وقوله: فياقوم هل من حيلة تعرفونها. موضع تعرفونها «خفض» لانه نعت للحيلة وليس بجواب ولو كان ههنا شرط يوجب جواباً «لانجزم[1]» تقول ائتني بدابةٍ اركبها أي بدابة مركوبة فاذا أردت معنى «فانك ان اتيتني بدابة ركبتها» قلت «اركبها[2]» لانهُ جواب الامر كما ان الاول جواب الاستفهام وفي القرآن «خذ . . .» وفي الجواب «فذرهم يخوضوا ويلعبوا» أي «ان تركوا خاضوا ولعبوا» فالجزم بالطلب واجب على ما ذكرهُ المبرد وكل فعل لم يجزم بجواب الامر فليس المراد به الجواب بل إما الوصف وإما الحال فالوصف مثل «خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها» أي مطهرة لهم وكذلك «انزل علينا مائدة من السماء تكون لنا عيداً» أي كائنة لنا عيداً والحال مثل «فذرهم في خوضهم يلعبون». فهذا ما استوجب الحق ذكره والله الموفق للصواب

العراق — الكاظمية مصطفى جواد
المعلّم في وزارة المعارف العراقية

[المقتطف] نحن معكم على ان اللغة العربية يجب الاّ تتقيّد بما ذكر في معاجمها التي وضعت قديماً وبما ورد على السنة العرب فقط في القرون الاولى وان سنة الارتقاء تقضي باشتقاق الفاظ جديدة للاعراب عن المسمّيات الجديدة والمعاني الجديدة وان الحاجة سبب الاشتقاق. وهذه هي الخطة التي جرى عليها المرحوم الدكتور صروف منشىء المقتطف وحبّذا اقرار مبدئها في الكلام على المجمع اللغوي المصري الذي ينتظر انشاؤهُ قريباً

(١) قوله «لانجزم» يفيد القارئ وجوب الجزم أبداً (٢) أراد «جزم الفعل»